إضفاء الطابع الأمني على الكوفيد-19: منطق الأمننة في زمن المعضلات

Securitizing Covid-19: The Logic of Securitization in a Time of Dilemmas

قاسي فوزية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، kaci.fouzia@univ-oran2.dz

تاريخ الإرسال: 2022/09/14 تاريخ القبول:2023/02/28 تاريخ النشر: 2023/05/31

ملخص:

بعد فترة من التردّد، تمّ إضفاء طابع الأولويّة لفيروس الكوفيد-19 وسط الشؤون الأمنية، وذلك من قبل المجتمعات المعرفية العلمية، ليتمّ تأييده من قبل النّخب السّياسيّة عبر خطابات مؤطّرة للفيروس، كتهديد وجودي للأمن القومي والأمن الإنساني؛ وعلى الرّغم من أوجه التشابه، أنشأ قادة الدّول من مختلف الانتماءات السّياسيّة مجموعة خاصّة بهم من القضايا الأمنية المتشابكة، التّي تفاقمت بسبب الفيروس، فبات الكوفيد-19 ذريعة مناسبة لإضفاء الطّابع الأمني على مزيد من الأحداث والسّياسات الحيويّة في الأجندات السّياسيّة؛ وبناء على ذلك تجيب هذه المقالة على جملة من التساؤلات بتحليل خطابات الأمننة التّي غلفت إدارة الجائحة.

كلمات مفتاحية: أمننة الكوفيد-19؛ الأمن القومي؛ الأمن الإنساني؛ الحرّيّات الأساسية؛ نزع الطّابع الأمني.

Abstract:

After a period of hesitation, the COVID-19 virus has been prioritized among security affairs by scientific epistemic communities, to be endorsed by political elites through rhetoric that frames the virus as an existential threat to national security and human security; Despite

the similarities, leaders of different political affiliations created their own cluster of intertwined security issues that have been exacerbated by the virus. COVID-19 has become a convenient excuse to securitize more events and policies vital to political agendas; accordingly, the paper attempted to answer a number of questions in an analysis of the securitization discourses that encapsulate the management of the epidemic.

Keywords: *Covid-19 securitization; National Security; Human Security; Fundamental Freedoms; De-securitization.*

1- المؤلف المرسل: فوزية قاسي، **الإيميل:** kaci.fouzia@univ-oran2.dz

مقدمة :

لا تزال جائحة كورونا تمثّل مشكلة نامية، تتخّذ أشكالا مختلفة في جميع أنحاء العالم، في حين أنّ تأثيرها الصّحّي المباشر لا يزال غير مؤّكد، إلاّ أنّ السمات الخاصّة للفيروس، خاصّة العدوى وانتقاله بدون أعراض، تجعل من الصّعب السّيطرة عليه، فقد أثبت هذا الوباء أنّه يمثّل تهديدا باهظ التكلفة للأمن البشري، وهو بذلك مبرّر قويّ للغاية لإعادة التفكير في المقاربة الوطنيّة والدّوليّة للأمن.

ولقد إنعكس الإنتشار الواسع لفيروس كورونا عبر دول العالم، وفي وقت قياسي، على الاستجابات السياسيّة الدّوليّة لمواجهته، بحيث طغى الطّابع الأمني على الإجراءات المتّخذة، هذه الأخيرة التّي اتسمت بدورها بالاستثنائية والسّابقة، وهو ما يقود للحديث عن "أمننة" الكوفيد-19، ويقصد بالأمننة بحسب "باري بوزان"، "أولي وايفر" و"جاب دي وايلد" أنّها "... التحرّك الذّي يأخذ السّياسة

إلى ما وراء القواعد المعمول بها للعبة، ويؤطّر القضية كتهديد وجودي، يتطلب تدابير طارئة، ويبرّر الأفعال خارج الحدود المعتادة للإجراءات السّياسيّة"[1].

قدرت منظّمة الصّحّة العالمية المستوى الحالي للكوفيد-19 بأكثر من 33 مليون حالة مؤكّدة، ومليون حالة وفاة، ونظرا للمستويات المتغيّرة للغاية للاختبار وتوفير الصّحّة، فمن المحتمل أن تكون هذه الإحصائيات أقلّ من الأرقام الحقيقيّة، ويجب التعامل معها كإحصائيات دنيا، بحيث تشير أحد التقديرات إلى إصابة ما بين 500 و730 مليون شخص، أيّ من 6.4٪ إلى 9.3٪ من سكان العالم[2]، وقد تكون أرقام الوفيات النّاجمة عن الكوفيد-19 غير كافية في كثير من الأحيان، ولكن يمكن تقديرها بشكل غير مباشر من خلال النّظر في الوفيات الزّائدة، الزّيادة في الوفيات بشكل عام مقارنة بالمتوسط للفترات المماثلة السابقة، إذ يشير تقييم لمجموعة من البلدان إلى أنّ "الوفيات الزّائدة" تزيد بنسبة 55٪ عن الوفيات من الكوفيد-19[3].

ممّا تقدم، فإنّ الاستجابة العالمية للكوفيد-19 قد احتوت على جميع العناصر الحاسمة لعملية الأمننة، والتّي تشمل موضوع مرجعي، التهديد، الجمهور المستهدف، الإجراءات والتحرّكات نحو الأمننة، الفواعل المؤمنة، والإجراءات الإستثنائية، بيد أنّ مدرسة كوبنهاجن لا تحلّل عملية الأمننة أو إضفاء الطّابع الأمني على القضايا، على أساس أنّه أمر إيجابي، بل العكس من ذلك، بحيث تجادل بأنّ سياسات الأمننة ليست بسيطة ولا هي خالية من المشاكل.

تأسيسا على ما ورد أعلاه، ستتمحور إشكالية هذه الورقة حول ما إذا كان انفجار قوّة الدّولة استجابة لجائحة كورونا سيتراجع أم أنّه سيصبح سمّة من سمات حياتنا؟.

للإجابة عن الإشكالية أعلاه، تعتمد الورقة على نظريّة الأمننة لمدرسة كوبنهاجن، بحيث يشير التحليل هنا إلى معضلات سياسيّة ناتجة عن إضفاء

الطّابع الأمني على الكوفيد-19، والذّي يتضمّن الموضوع المرجعي، التحرّكات نحو الأمننة، والتدابير الطّارئة.

أولا: الموضوع المرجعي: الأمن لمن؟

منذ أن وصفت منظّمة الصّحّة العالمية الكوفيد-19 بأنّه "جائحة" في 11 مارس 2020، شكّل خطابان متعارضان سياسات الأمننة: فمن ناحية، تمّ تأطير الوباء على أنّه تهديد مشترك "لمواطني العالم"، الأمر الذّي يتطلّب تعاونا دوليا بين الحكومات وتنسيقا عالميا للاستجابات السياساتية، فقد صرّح الأمين العام للأمم المتّحدة، أنطونيو غوتيريس *António Guterres*، بأنّ: "كلّ واحد منا يواجه تهديدا مشتركا"، وأنّه: "لا يمكن لدولة واحدة أن تتصدى له بمفردها"، وبالمثل، ورد عن المدير العام لمنظّمة الصّحّة العالمية، الدكتور تيدروس *Tedros*، إنّ الكوفيد-19 يمثّل "تهديدا غير مسبوق، لكنّه أيضا فرصة غير مسبوقة لنجتمع معا ضد عدو مشترك - عدو ضد الإنسانية" [4].

من ناحية أخرى، تمّ تأطير الوباء على أنّه تهديد لـ "الأمن القومي"، يقتضي بأن تسعى الدّول القوميّة إلى حماية مواطنيها ومؤسّساتها منه، والجدير بالذّكر أنّ الرئيس الأمريكي السّابق، دونالد ج.ترامب *Donald J. Trump*، قد أعلن أنّ كوفيد -19 "حالة طوارئ وطنية" وتهديد لـ "الأمن القومي" بموجب أمر تنفيذي، واستخدم تشبيه الولايات المتحدة بأنّها "في حالة حرب"، وأنّه نفسه "رئيس زمن الحرب"، ومن هذا المنطلق، ينظر الأمن القومي عموما إلى الدّول الأخرى على أنّها مصادر للتهديد، وهو ما ينعكس في اللّغة التّي تصف الكوفيد-19 على أنّه "الفيروس الصّيني" (أو "فيروس ووهان")، وإجراءات إغلاق الحدود أمام البلدان الأخرى[5].

هناك بالطبع تفسير عملي لهذا الاختلاف في كيفية تأطير صناع السّياسات للتهديد الأمني لفيروس كوفيد -19، يتمثّل في رسائل ممثلي المؤسّسات الدّوليّة وخطابات القادة السّياسيون، المتحدثون إلى - وباسم – المجتمعات الوطنّيّة والمجتمع الدّولي، بحيث أدّت التناقضات بين كيفية تأطير صناع السّياسات للوباء، إلى توتر سياسي عميق بين موضوعين مرجعيين: "الإنسانيّة" من جهة، و"الأمّة" من جهة أخرى، ممّا جعل الصّراع السّياسي حول خطاب الكوفيد-19 مسألة هوية إلى حدّ كبير: أي الأمن لمن؟[6].

ففي حين أنّ الدّولة القوميّة أثبتّت قدرتها العالية على الصّمود في مواجهة مجموعة متنوعة من التحديّات -على سبيل المثال، الحروب العالميّة والأسلحة النّوويّة والاعتماد الاقتصادي المتبادل/ والرّكود العالمي، والإرهاب العابر للحدود، وتقنيات الاتصالات العالميّة - فإنّ النّطاق والسّرعة المتزايدة للتغييرات الماديّة في التكنولوجيا والبيئة تقود لمجموعة متزايدة من المخاطر الكارثيّة العالميّة، وما الوباء العالمي سوى مثال واحد، إنّ إضفاء الطّابع الأمني على الكوفيد-19 من ناحية "موضوعين مرجعيين" متميّزين، يعكس التوتر السّياسي بين الدّولة القوميّة في السّياسة الدّوليّة والظّروف الماديّة المتغيّرة التّي تؤثّر على أمن البشر في جميع أنحاء العالم[7].

ثانيا: نزع الطّابع الأمني: تهديد كارثي؟

منذ انتشار جائحة الكوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، تتعقّب عناوين الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي أعداد الحالات المؤكّدة والوفيات النّاجمة عن الفيروس، بحيث بيّنت صور الإغلاق في الصّين، أو أكياس الجثث في إيطاليا بأنّ التقاعس السّياسي أدى إلى تكاليف بشرية باهضة، وعلى العكس من ذلك، فإنّ معدلات الوفيات المنخفضة - خاصّة بالنّسبة "للشباب والمتمتّعين

بصّحّة جيّدة" – أججت الادعاءات أنّ المخاطر مبالغ فيها، وشجعت الأفراد على الاستهتار بتوصيات الصّحّة العامّة - والأوامر الحكوميّة - والاندفاع إلى المحلاّت والشواطئ؛ كما تمّ إجراء مقارنات تاريخيّة لكلّ من حالات التفشي الأقلّ كارثية (مثل السارس SARS)، والأوبئة الكارثيّة حقا(على سبيل المثال إنفلونزا H1N1 أو الأنفلونزا الإسبانية)[8].

جادل "باري بوزان و"أولي وايفر" أنّ الحلّ لمواجهة العوائق والمشاكل النّاجمة عن الأمننة يتمثّل في نزع الطّابع الأمني عن القضايا، ممّا يعني نزعها من حالة الطّوارئ، وتأطيرها في خانة القضايا التّي يتمّ معالجتها وفق السّياسّات العامّة العادية؛ ومع ذلك فإنّ عملية نزع الأمننة هي مسألة متنازع حولها، ذلك أنّ الأمر بالنّسبة للكوفيد-19 يستلزم التحرّك نحو الأمننة الذّي يؤطر الوباء باعتباره تهديدا وجوديا، وعملية "نزع الأمننة" تؤطّره على أنّه وضع يمكن إدارته وقابل للتدخلات في إطار السّياسات العامّة، وهذه العملية لا تخصّ الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي وحسب، ولكن أيضا المناقشات العلميّة بين الخبراء، وفي حالة الكوفيد-19، تكون عملية النّقاش العلمي جزءا لا يتجزأ من العمليّة السّياسيّة لنزع الأمننة، لذلك، تصبح النّقاشات العلميّة مناقشات سياسيّة حول نزع الأمننة، وهو أمر مستعص التوصل لتوافق فيه، بحيث نشهد منذ الموجة الأولى، تمسكا بحالة الطّوارئ العالميّة.

وفي هذا السّياق ورد في التقرير الصّادر عن فريق الإستجابة لفيروس كوفيد-19 في "إمبريال كوليدج" Imperial College COVID-19 Response Team بلندن إن "التأثير العالمي للكوفيد-19 كان عميقا، وأنّ تهديد الصّحّة العامّة، الذّي يمثله هو الأخطر ممّا شوهد في فيروس الجهاز التنفسي منذ جائحة الإنفلونزا *H1N1* سنة 1918"، ونظرا لتوقّع حدوث الموجات الارتدادية

المتكرّرة بمجرد تخفيف التدابير المخفّفة لوطأة الوباء (التباعد الاجتماعي لجميع السّكان، عزل الحالات، الحجر المنزلي لأفراد أسرهم)، خلص صناع القرار إلى أنّ الأمر سيحتاج إلى الإبقاء على هذه التدابير حتّى يتم توفير لقاح"[9]، وهذا كان في فترة الموجة الأولى من الوباء، بيد أنّه حاليا يسعى صناع القرار إلى تلقيح سكان العالم بأسره بغرض رفع حالة الطّوارئ.

تمّ نقد استنتاجات تقرير إمبريال كوليدج على أنّها خاطئة فيما يخص تجدّد موجات فيروس الكوفيد-19، وأنّه يمكن إيقاف تفشي الفيروس تماما دون عودة ظهوره كما هو الحال في الصين، وأنّه يمكن أن تؤدي تدخّلات السّياسة العامّة مثل الإغلاق إلى تناقص حالات المصابين بشكل كبير، ممّا يجعل من الممكن تحقيق انقراض مسبّبات العدوى، وبعد ذلك يمكن القيام بتخفيف القيود دون عودة الظّهور[10]؛ ومنه تمّ تصنيف الكوفيد-19 كوباء ضمن سياق الأوبئة الأخرى، بما في ذلك وباء الإنفلوانزا الإسبانية 1918-20 الذّي أصاب 500 مليون شخص وقتل ما يصل إلى 50 مليونا في ثلاث سنوات، وفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز الذّي قتل حتّى الآن 35 مليون شخص على مدار ما يقرب من أربعين عاما، ولقد كانت الأنفلونزا الآسيوية (1957-1958) أقلّ خطورة من إنفلونزا عام 1918، ولكنّها انتشرت بسرعة وتسبّبت في مقتل مليون شخص، بينما كان "السارس" SARS (2002-04) خطيرا مثل الإنفلونزا الإسبانية، ولكنّه انتشر بسرعة أقلّ وتمت السيطرة عليه من خلال الإجراءات الفعّالة السّريعة، ممّا أسفر عن مقتل عُشر المصابين البالغ عددهم 8500 شخص[11].

بالمقارنة مع هذه الأمثلة، قد لا يكون الكوفيد -19 مميتا، ولكن، كما تمّ التأكيد عليه بالفعل، فإنّ انتقاله بدون أعراض يجعل السيطرة عليه أمرا صعبا، وعلى أيّة حال، فهو بالفعل خطير مثل الأمراض الرّئيسيّة الأخرى، فبأرقام

منظّمة الصّحّة العالميّة لعام 2017، تسبّبت الملاريا في مقتل 620 ألف شخص، وقتل فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز 954 ألفا، وانتحر 794 ألف شخص، الرّقم الحالي للكوفيد-19، البالغ مليون، هي إحصائيات جزء فقط من العالم[12].

غير أنّ هذا النّقد فنّدته الموجات الثّانية والثّالثة، بالإضافة إلى تحوّر الفيروس وظهور سلالة جديدة: البريطانية والهندية والبرازيلية والجنوب أفريقية، وهو ما بات يسمى "سارس-كوف-2" SARS-Cov-2[13].

يبدو من المرجح بشكل متزايد أن الكوفيد-19 سيكون مشكلة طويلة الأجل، لاسيّما وأنّه غير مرئي بشكل علني لدى الشباب، حتّى لو كانوا مصابين بالعدوى، وسرعة انتشار فيروس سارس-كوف-2 يشير إلى أنّ الوباء سيستمر على نطاق واسع، ما لم تكن هناك سياسات صارمة للغاية من الإغلاق والحجر الصّحّي، والتّي سيكون لها عواقب اقتصاديّة أكبر ممّا هو عليه الحال حاليا، ووفقا للاتجاهات الحاليّة، سيستمر هذا المأزق الصّعب حتّى يتمّ توفير اللّقاحات والأدوية العلاجيّة بسهولة في جميع أنحاء العالم[14].

في حين أنّ هناك الآن بعض المؤشرات الإيجابية للتقدّم في عملية تلقيح سكان العالم، فإنّ هذه المؤشرات تتناقض بدورها من خلال استمرار انتشار الفيروس عبر جنوب الكرة الأرضية، والوتيرة الهائلة ومدى تطور الموجات المتجدّدة في العديد من الدّول الشمالية، لقد فاجأت هذه التغييرات الأخيرة العديد من الحكومات، ولاسيّما فرنسا وإسبانيا والمملكة المتّحدة، ويبدو أنّ المزيد من عمليات الإغلاق الرئيسيّة الآن مرجّحة للغاية مع كلّ العواقب الاقتصاديّة التّي تلي ذلك، فقد ينخفض النّاتج الاقتصادي العالمي بنسبة 7.6٪ وقد يتضاعف معدّل البطالة إلى 10٪[15].

زيادة على ذلك، هناك بالفعل أدلّة من جميع أنحاء جنوب الكرة الأرضيّة على أنّ الانكماش الاقتصادي في أعقاب الوباء كان له آثار خطيرة، تمّ عبرها فقدان الوظائف منخفضة الأجر، جراء تقلّص القطاع غير الرّسمي، لدرجة أنّ الوظائف البديلة العرضية لم تعدّ متوفرة، فالأشخاص الّذين يهاجرون إلى المدن من أجل العمل يفقدون وظائفهم، ولا يمكنهم العثور على مصادر بديلة للدّخل والعودة إلى المناطق الرّيفية/ التّي تعاني بالفعل من الفقر بسبب النّقص المحلي، لأنّ أولئك الّذين هاجروا سابقا إلى المدن كانوا سيعيدون بعض أرباحهم إلى العائلات الممتدة في مناطقهم الرّيفية، وفي هذا السياق قدّر تقرير حديث للأمم المتّحدة[16] أنّ ما يصل إلى 490 مليون شخص في 70 دولة قد ينزلقون مرّة أخرى إلى براثن الفقر، الأمر الّذي سوف يؤدي إلى تراجع الاتجاهات الإيجابيّة لما يقرب من عقد من الزّمان[17].

ثالثا: التدابير الطّارئة- إضفاء الطّابع الأمني أو عدم إضفائه؟

لابد أن يكون للأمن تكلفة، ذلك أنّ الأمن يواجه مقايضات مع قيّم أخرى، مثل "الحرّيّة" أو "الثروة"، فالمقايضة، على سبيل المثال، بين الأمن والثروة واضحة من حيث أنّ السعي وراء الأمن من الكوفيد-19 يأتي على حساب التكلفة الاقتصاديّة للرّكود المحتمل، وبالتالي، فإنّ الأمننة تعني شكلا من أشكال الحسابات المجتمعية حول المكاسب والتكاليف المقبولة للأمن، فقد يكون العديد من النّاس على استعداد لقبول الخسائر الاقتصاديّة على المستوى الفردي أو الأسري، إذا كان ذلك يعني الحدّ من الخسائر في الأرواح من الوباء[18].

تستلزم الأمننة كذلك تكاليف سياسيّة من جرّاء قبول الإجراءات الاستثنائية، مثل زيادة سلطة الدّولة على حساب الحرّيّات الفرديّة، وهو السبب الرّئيسي لدعوة "باري بوزان" و"أولي وايفر" إلى خيار نزع الأمننة، بالنّظر

إلى المخاطر السّياسيّة التّي تواجهها المجتمعات من جراء أمننة الكوفيد-19، بحيث تتمثّل المخاطر السّياسيّة للأمننة بالنّسبة للمجتمعات الليبرالية الدّيمقراطيّة في التضحيّة بالحرّيّات الفردية، وربّما أبلغ مثال على ذلك هو الحجر الصّحّي، حيث تفرض الدّولة قيودا على حركة النّاس لأغراض أمنية، بما يقتضيه الحجر الصّحّي من تضحية بالحرّيّة الفردية - وربما الحياة - من أجل أمن المجتمع ككل، وبطبيعة الحال قد يقبل المجتمع ذلك كإجراء طارئ شرعي تماما لاحتواء وقمع الوباء[19].

ولذلك فمن الحكمة أن نتوقع أنّه ستكون هناك بضع سنوات من الصّعوبات الاقتصاديّة الشديدة، التّي تؤثّر في الغالب على الأجزاء الأكثر فقرا وتهميشا في المجتمعات، وفي كثير من الأحيان، سيكون هؤلاء هم الأشخاص الذّين تأثّروا بشدّة بتأثير التقشف في أعقاب الأزمة المالية لعام 2008، والتّي تفاقمت بسبب النّهج النيوليبرالي للنّشاط الاقتصادي، وستكون المعاناة الفردية والجماعيّة شديدة، ولكن الخطر يكمن في أنّ مكانة المجتمعات النّخبويّة والأثرياء سوف تهدّدها الاضطرابات الاجتماعيّة والاضطرابات المدنيّة، ومحاولات الأشخاص اليائسين للّجوء إلى دول وقطاعات أكثر نجاحا في المجتمع[20].

من هذا المنطلق، فهي ليست سوى خطوة صغيرة لإضفاء الطّابع الأمني على الوباء، باعتباره تهديدا يجب السّيطرة عليه، وليست مشكلة شائعة، يجب معالجتها بشكل تعاوني مع التركيز على مساعدة الفئات الأضعف والأكثر تهميشا، علاوة على ذلك، يتناسب هذا مع الاتجاه السّائد بالفعل في العديد من البلدان - تحرّك ثابت نحو اليمين الشعبوي مع اتجاه معاد للمهاجرين الذّي يتفاقم بسبب الأشخاص ذوي الطموح السّياسي.

السؤال السّياسي الذّي يطرح نفسه هو ما إذا كان هذا التوسّع في السّلطة الحيويّة للدّولة، - أو "انفجار تقنيات عديدة ومتنوّعة لتحقيق خضوع الأجساد والسّيطرة على السّكان" -، سيكون "تدبيرا طارئا" يتلاشى مع انحسار خطر الوباء، أو ما إذا كانت ستصبح سمة دائمة لسياسّة حيويّة جديدة لأغراض أمنية، ويمثّل هذا التوتر بين الأمن والحرّيّة مجرّد واحدة من المعضلات السّياسيّة التّي تحيط بأمننة الكوفيد-19 [21]، وأبرز مثال على ذلك هو ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي بـ2.6% منذ جائحة كورونا، وعلى رأس قائمة هذه الدّول تأتي الولايات المتّحدة الأمريكيّة والصّين[22].

في هذا السياق، من المهم إدراك طبيعة ما أعلنه الرئيس "دوايت أيزنهاور"*Dwight D Eisenhower* في نهاية فترة ولايته، التّي استمرت ثماني سنوات، موجّها خطابه لقوات التحالف في أوروبا في الحرب العالميّة الثّانية، بخصوص مجمع الأسلحة الضّخم الذّي تطوّر خلال تلك الحرب وتوطّد في الخمسة عشر عاما الأولى من الحرب الباردة، بحيث ورد في خطابه أنّ "هذا الاقتران بين مؤسّسة عسكريّة ضخمة، وصناعة أسلحة كبيرة هو أمر جديد في التجربة الأمريكيّة، وأنّ التأثير الكلّي - الاقتصادي والسّياسي وحتّى الرّوحي - محسوس في كلّ مدينة، وكلّ منزل، وكلّ مكتب للحكومة الفيدراليّة، نحن ندرك الحاجة الملّحة لهذا التطوّر، ومع ذلك، يجب ألاّ نفشل في فهم تداعياته الخطيرة، فمواردنا وسبل عيشنا كلّها معنية؛ هكذا هي بنية مجتمعنا"[23].

متحدثا عن مدى قوتها، حذّر "أيزنهاور": "يجب أن نحترس من الاستحواذ على النّفوذ غير المبرّر، سواء كان مطلوبا أو غير مرغوب فيه، من قبل المجمع الصّناعي العسكري؛ إنّ احتمال الصّعود الكارثي للقوّة في غير محلّها موجود وسيستمر، يجب ألاّ ندع ثقل هذا المزيج يهدّد حرّيّاتنا أو عملياتنا

الدّيمقراطية، لا يجب أن نأخذ أيّ شيء كأمر مسلم به؛ لا يمكن إلاّ للمواطنين اليقظين والمطلّعين أن يفرضوا الترابط المناسب بين آلية الدّفاع الصّناعية والعسكريّة الضّخمة مع أساليبنا وأهدافنا السّلميّة، حتّى يزدهر الأمن والحرّيّة معا".

توجد المجمّعات الصّناعيّة العسكريّة في أيّ بلد بميزانية عسكرية كبيرة بغض النّظر عن نظامها السّياسي، وتتضمّن عددا لا يحصى من الترابط بين الجيش والسّلطة التنفيذيّة والسّلطة التشريعيّة والوظيف العمومي، وشركات الأسلحة، والجامعات والنّقابات العماليّة، مع عمليات نقل متكرّرة بينهم، وقد تكون تجارة الأسلحة الدّوليّة، كأحد عناصرها، مهمّة للاقتصاد وتتّسم في كثير من الأحيان، بتاريخ طويل من الرّشوة والفساد، ويعتمد المجمع الصّناعي العسكري بكلّ عناصره المختلفة على الأعداء الذّين يمثّلون تهديدات كبيرة، وبالتالي يتطلّب تمويلا عاما كبيرا[24].

مرّ المجمّع بفترة صعبة في التسعينيات مع انهيار الاتحاد السوفيتي وإزالته كتهديد، لكن الحرب على الإرهاب جاءت كبديل، في حين ساعد صعود الصين والتهديد الجديد المتصوّر من روسيا في الآونة الأخيرة، في إحياء المجمع بشكل أكبر، حيث يقترب الإنفاق العسكري السّنوي في جميع أنحاء العالم الآن من 2 تريليون دولار، ويرى الملايين من الأشخاص المنخرطين في هذا المجمّع في جميع أنحاء العالم، أنّ عملهم مهم ومشروع ووطني بالفعل، ولكن باعتبار المجمّع يعتمد على التهديدات ليزدهر، فهو مستعد تماما لملاحظة وزيادة حدّة التحدّيّات الجديدة، [25] التّي تشمل زوارق الدّوريات البحرّيّة وطائرات الاستطلاع بدون طيار، لرصد واعتراض الأشخاص اليائسين الذّين يحاولون الوصول إلى الشواطئ عبر الهجرة غير الشرعيّة، والعديد من الأنواع

المختلفة للدّفاعات الحدوديّة ومعدات مكافحة الشغب، نشير إلى أنّه في أوقات الاضطرابات المدنيّة الكبرى الّتي تمتّد إلى ثورات جذريّة وعنيفة من المهمشين، قد يكون لكلّ من القوّات الخاصّة، والشركات العسكريّة الخاصّة والطّائرات بدون طيار، والأسلحة المضادة، والأنظمة الإلكترونيّة الهجوميّة دور، وبشكل عام، فإنّ المجمع على استعداد للمساعدة في الحفاظ على الأمن في حالة حدوث خلل وبائي واسع النّطاق مهما كان الشكل الذّي قد يتّخذه، وفي هذا الإطار لاحظت مجموعة أكسفورد للأبحاث في عام 2006 [26]:

"عادة ما لا يتمّ إضفاء الطّابع الأمني على مشاكل الفقر والانقسامات السوسيو-الاقتصاديّة، ولكن عندما يكون الوطن الأمّ مهدّدا بشكل مباشر، يكون الرّد المعتاد هو الرّقابة المجتمعيّة الشديّدة في محاولة لإبقاء الغطاء على السّخط المدني، الأمر الذّي يزيد الأمور سوءا على المدى الطويل، ويتمّ الترويج للاعتقاد بأنّ حرّيّة السّوق ستمكّن النّاس من شقّ طريقهم للخروج من الفقر"[27].

علّقت مجموعة أكسفورد للأبحاث كذلك أنّه: "في كثير من الأحيان، تكون شركات الأسلحة الدّوليّة، بمساعدة حكوماتها، مستعدّة وراغبة في توفير مجموعة واسعة من أنظمة الأسلحة، وغالبا ما تكون موجهة نحو السّيطرة القاسيّة على الحركات المنشقّة."[28]

الخاتمة:

في ظلّ هذه المرحلة من تطوّر جائحة الكوفيد-19 ،حيث يمكن اعتباره إمّا تحدّيا كبيرا يجب مواجهته بالتعاون الدّولي والاهتمام الإنساني لجميع المتضرّرين، أو باعتباره تهديدا لرفاهية القطاعات الأكثر أمانا للمجتمع والذّي يجب قمعه، فإنّ المجتمعات العالميّة تعيش ضغطا كبيرا، علاوة على ذلك، إذا

تواصلت أمننة الوباء، فمن المحتمل جدا أن ينطبق الأمر نفسه على استجابة الحكومات للإحتباس الحراري، لهذا السبب، فإنّ الاستجابة المدروسة والإنسانيّة للوباء أمر بالغ الأهميّة، إذا ما حصل ذلك بشكل صحيح، فإنّه ستكون هناك فرصة أكبر للاستجابة للتحدّي الأكبر المتمثّل في التغير المناخي.

التهميش و الإحالات :

[1]-See: Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, Security: A New Framework for A nalysis, (London: Lynne Rienner Publishers, 1998), p.24.
[2]- "Grim Tallies", The Economist, 26 September 2020, pp21-24.
[3]- Paul Rogers, "COVID-19: The Dangers of Securitisation", Oxford Reseach Group: Breaking the cycle of violence, 29 September 2020, available on: https://www.oxfordresearchgroup.org.uk/covid-19-the-dangers-of-securitisation accessed on : 14-02-2021.
[4]- Nathan Alexander Sears, "The Securitization of COVID-19: Three Political Dilemmas", Global Policy Journal, 25 March 2020; available on: https://www.globalpolicyjournal.com/blog/25/03/2020/securitization-covid-19-three-political-dilemmas accessed on: 13-02-2021.
[5] -Ibid.
[6]- Ibid.
[7] -Ibid.
[8] -Ibid.
[9]- Ibid.
[10] -Ibid.
[11] -Paul Rogers, Op.Cit.
[12] -Ibid.

[13] -William A. Haseltine, "How Will the Coronavirus Evolve?", published on: Scientific American Unlimited, on February 19, 2021, accessed on:03/10/2021; available on: https://www.scientificamerican.com/article/how-will-the-coronavirus-evolve/
[14] -Paul Rogers, Op.Cit.
[15] -Ibid.
[16] -"From plague to penury", The Economist, 26 September 2020, pp 60-62.
[17] -Paul Rogers, Op.Cit.
[18] -Nathan Alexander Sears, Op.Cit.
[19]- Ibid.
[20] -Paul Rogers, Op.Cit.
[21]- Nathan Alexander Sears, Op.Cit.
[22]- تقرير روترز، " الإنفاق العسكري العالمي ارتفع 2.6% في 2020 رغم الجائحة"، منشور بتاريخ 2020/04/26، تم تصفح الموقع بتاريخ 2021/10/7، على الرابط التالي: https://www.reuters.com/article/global-spending-mn3-idARAKBN2CD10Q
[23]- Paul Rogers, Op.Cit.
[24]- Ibid.
[25] -Ibid.
[26] -Chris Abott, Paul Rogers and John Sloboda, « Global Responses To Global Threats: Sustainable Security for the 21st Century", OxfordReasearchGroup, Briefing Paper June 2006. Available on: https://www.oxfordresearchgroup.org.uk/Handlers/Download.ashx?IDMF=439d8244-62b5-444d-bce2-8c34c0380f78 accessed on: 12-03-2021.
[27] -Paul Rogers, Op.Cit.
[28] -Ibid.